

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ مايو ٢٠٠٠

إثيوبيا ترفض وقف القتال وتعلن توغّلها في الأراضي الإريترية.. وأسيرة تقبل الهدنة انقسام داخل مجلس الأمن حول فرض عقوبات على البلدين.. وتوقع إصدار قرار اليوم

جانب حظر سفر كبار المسؤولين الحكوميين الإثيوبيين.. وأوضح الدبلوماسيون أن معظم الدول الأعضاء عارضت الفقرة الأخيرة التي تنطوي على التمييز بين البلدين المتحاربين. وبينما أبدت فرنسا اعتراضا على فرض عقوبات لمدة غير محددة، وطالبت بأن يتضمن فرض أي حظر آلية لرفعه، رفضت روسيا مشروع القرار الأمريكي وطرحته مشروعا لا ينص على فرض عقوبات بل يكتفي بالتوجه بإرسال بعثة من منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة في مهمة عاجلة إلى المنطقة. لكن المشروعين الأمريكي والروسي - متفقان في ادانتهما استمرار المعارك ودعوتهما إلى وقف فوري لإطلاق النار واستئناف محادثات السلام.

وتوقعت مصادر دبلوماسية أن يصوت مجلس الأمن الذي استأنف أمس مشاوراته - اليوم على مشروع قرار يلزم البلدين المتحاربين بإنهاء القتال فورا والدخول في محادثات سلام. وفي طرابلس تسعى الحكومة الليبية حاليا إلى تنظيم لقاء بين وزيرى خارجية إريتريا وإثيوبيا من أجل وضع حد للمعارك الدامية بين البلدين.

وجاء الإعلان عن الجهود الليبية بعد إجراء العقيد الليبي معمر القذافي الاتصالات هاتفية مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الإريترى اسيااس أفورقى ورئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوى.

في أسمرة إن القوات الإريترية انسحبت بانتظام وتهاجم القوات الإثيوبية المحاصرة. وأضاف المصدر أن القوات الإريترية أسقطت مقاتلة إثيوبية ثانية من طراز «سوخوى» أمس. وكانت إريتريا قد أعلنت أن قواتها كبدت القوات الإثيوبية أمس الأول آلاف القتلى خلال القتال الدائر عند جبهة نهر ميريب استثنيت وأنها أسقطت طائرتين حربيين إثيوبيتين. وفي تطور لاحق أعلنت إريتريا قبولها وقف إطلاق النار، لكن إثيوبيا رفضت العرض مطالبة باستئناف محادثات السلام أولا و بدون شروط.

وقال وزير الخارجية الأريترى هايلي ولد تيساي في رسالة لمجلس الأمن الدولي أن بلاده تقبل قرار المجلس رقم ١٢٩٧ الصادر في ١٢ مايو الذي ينص على وقف فوري لإطلاق النار، واستئناف محادثات السلام دون شروط.

ورد وزير الخارجية الأثيوبى سيوم ميسفين برسالة للمجلس قال فيها أن المفاوضات غير المباشرة هي التي يجب أن تؤدي إلى وقف لإطلاق النار وسلام دائم.

وفي تلك الأثناء كشف دبلوماسيون دوليون عن خلافات كبيرة بين أعضاء مجلس الأمن حول مشروع قرار أمريكي يدعو إلى فرض عقوبات على إثيوبيا وإريتريا.

وينص المشروع الأمريكي على فرض حظر على تصدير السلاح والذخائر والآليات والتجهيزات العسكرية وقطع الغيار للبلدين، إلى

أديس أبابا - أسمرة - نيويورك - وكالات الأنباء : في تطورات متلاحقة لسير المعارك بين إثيوبيا وإريتريا، أعلنت أديس أبابا أن قواتها توغلت داخل الأراضي الإريترية واستولت على مواقع استراتيجية في الوقت الذي أعلنت فيه أسمرة قبولها وقف إطلاق النار لكن العرض قوبل برفض إثيوبى.

وفي تلك الأثناء تسود خلافات واسعة داخل مجلس الأمن الدولي حول فرض عقوبات على البلدين وسط توقعات بأن يصدر المجلس اليوم قرارا يلزم الطرفين بإنهاء القتال فورا واستئناف محادثات السلام المتوقفة.

فقد أعلنت المتحدثة باسم الحكومة الإثيوبية سالومى تاديس أن القوات الإثيوبية توغلت في الأراضي الإريترية من الناحية الجنوبية الغربية، واستولت على مواقع استراتيجية بالمنطقة.

وأضافت المتحدثة: قواتنا عبرت نهر ميريب استثنيت والمعارك مستمرة على الجبهتين الآخرين حيث يدور تبادل القصف المدفعى.

وشنت إثيوبيا أمس هجوما عنيفا على مشروع القرار الأمريكى فى مجلس الأمن، وقالت أنه منحاز وغير عادل ويساند المعتدى ، وقال متحدث إثيوبى إن تبني مجلس الأمن للمشروع الذى يدعو لفرض حظر على إرسال السلاح للبلدين سيرسل إشارة إلى دول القرن الإفريقى بأن قانون الغابة هو الذى يحكم الأمور.

واعترفت أسمرة فى وقت لاحق أمس بتوغل القوات الإثيوبية فى أراضيها، وناشدت الأمم المتحدة التدخل لمعاينة إثيوبيا وقال مصدر